تقييم أداء البنوك الإسلامية في اليمن بواسطة تطبيق نموذج CAMELS

(دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة من 2012– 2016)

Assessing Islamic Banks' Performance in Yemen via Application of the CAMELS Model

(A Case Study of Tadhamon International Islamic Bank. from 2012- 2016)

د. محمد أبوبكر محمد باعباد
أستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية
جامعة حضرموت

غسان سعيد مبارك سبتي
باحث

الملخص:

استهدفت الدراسة تقييم أداء بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012–2016 م ، وذلك باستخدام نظام التقييم الأمريكي CAMELS، والذي يعد من المعايير والنماذج المتكاملة والشاملة ، وقد أظهرت الدراسة انه يمكن استخدام معيار التقييم CAMELS في تقييم البنوك الإسلامية، ويمكن العمل به دون صعوبات، من خلال الإفصاح والشفافية في تقديم التقارير المالية ، ،وكذلك أظهرت الدراسة أنه توجد بعض النقاط في أداء بنك التضامن الإسلامي الدولي والتي تتطلب معالجتها ، وخاصة مؤشرات الربحية والسيولة التي ظهرت في أداء البنك خلال فترة الدراسة

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية المختصة في البنك المركزي بتحليل عنصر جودة الإدارة وعنصر الحساسية وتقييمها تجاه مخاطر السوق على مجتمع البنوك العاملة في اليمن.

الكلمات المفتاحية:
- البنوك الإسلامية
- اليمن
- تقييم أداء البنوك
- نموذج CAMELS

ABSTRACT:

This research aimed to explore and evaluate the performance of Tadhamon International Islamic Bank during the period 2012-2016, via using the American evaluation model CAMELS, which is considered one of the integrated and comprehensive models. This research showed that the CAMELS model can be used to evaluate Islamic banks without obstacles through disclosure and transparency in presenting financial reports. In addition, this study found that there are some issues in Tadhamon International Islamic Bank that need to be addressed especially profitability and cash indicators that appeared in the bank's performance during the study period.

The study recommended the necessity of analyzing and assessing the management quality component and sensitivity towards market risks by the Central Bank of Yemen on the communal of banks operating in Yemen.

Key Words:
- **Islamic banks**
- **Yemen**
- **Banks' performance assessment**
- **CAMELS model**

1.1 مقدمة:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم عددًا من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية بسبب عالمية الأسواق. وهذا أدى إلى الانتشار الواسع والكبير لإعداد البنوك العاملة، ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية للإشراف على البنوك بما يتلاءم مع التطورات العالمية المتلاحقة وتلافيًا لحدوث أزمات مالية تؤثر في التنمية الاقتصادية التي تسعى لها. والتركيز على الرقابة المصرفية مع اتباع البنوك للمعايير والأسس الرقابية الواجب اتباعها في نشاطها المتزايد والمتطور الذي يحقق للجهاز المصرفي الاستقرار وعدم التعرض لأزمات مالية مفاجئة.

ومع ارتفاع النضج بأهمية الاقتصاد الإسلامي وازدياد عدد البنوك الإسلامية بشكل عام صار من الضروري النظر في فعالية تلك المصارف، وتقييم التجربة المصرفية الإسلامية لمعرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها، من خلال دراسة عمل المصارف الإسلامية وأدائها، وقد شهدت البنوك الإسلامية نموًا متسارعًا وحققت الصيرفة الإسلامية نموًا كبيرًا جدًا خلال السنوات العشر الأخيرة، مع تسجيل مصارف دول الخليج أعلى نسب نمو عالمياً ، إذ يوجد 155 مصرفًا عربيًا إسلاميًا بالكامل موزعين على الدول العربية [1]، ومن جهة أخرى لكي تتمكن المصارف التي تخلفت وأصاب القصور بعض جوانبها إعادة النظر في بعض أساليبها. إن العمل المصرفي الإسلامي على هذه الصورة أصبح واقعاً ينبغي درأسته بعناية؛ حتى يستمر بالنجاح والتفوق، وأن نظام CAMELS أثبت أنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية، وأثبت فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

وفي هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979م نظامًا موحدًا لتقييم البنوك. وفي عام 1996م روجع هذا النظام ليعكس التغييرات في العمل البنكي وتحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية. وقد سمي هذا النظام بنظام CAMELS الذي يعتمد على ستة عناصر جوهرية، والمتمثلة أساساً في كفاية رأس المال Capital Adequacy ، نوعية الأصول Asset Quality، نوعية الإدارة Management Quality ، إدارة الربحية Earning ، السيولة Liquidity Position ، والحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk وذلك لتمكين السلطات الإشرافي من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في قطاع البنوك[2] .

1.2 مشكلة الدراسة:

إن القطاع المصرفي اليمني جزء من المنظومة المصرفية العالمية التي تتأثر بالمشاكل المالية العالمية والظروف السياسية والاقتصادية المضطربة وتداعياتها التي تزيد من مخاطر العمل البنكي في اليمن، والتي يعاني منها (18) بنكًا محليًا وإقليميًا يعملون في الأراضي اليمنية .وتستحوذ البنوك الإسلامية على نسبة تزيد على (30%) من النشاط البنكي اليمني[3]. وهذه النسبة المرتفعة تحتاج إلى تقييمها ومراجعتها وإخضاعها وتحليلها والتعرف على نقاط قوتها وضعفها لأنها تجربة وليدة في النشاط المصرفي.

وقد فرض البنك المركزي اليمني على البنوك اليمنية كافة العمل باتفاقية بازل 1، ولهذا يعد قطاع البنوك اليمنية متأخرًا عن مثيلاته في الدول المحيطة إقليميًا ودوليًا في قياس معدل كفاية رأس المال، والذي يقاس بموجب مقررات بازل 2 وبازل 3. وعليه يجب أن تخضع هذه البنوك إلى تقييم بمقاييس ومؤشرات جديدة من قبل الجهات المالية الدولية لكي تكون مستوفية للمعايير الدولية.

نرى أن بعض المنظمات الدولية. فضلًا عن بعض الدول تلجأ إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية. وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروطًا تلزم الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد الإدارة السليمة ومعاييرها. فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في غالب الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

1.3 أسئلة الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة فإن الدراسة تسعى للإجابة عن السؤال الآتي:

ما مدى التزام البنوك الإسلامية بالاشتراطات والمعايير الدولية لتقييم الأداء من خلال استخدام نظام CAMELS ؟ (بنك التضامن الإسلامي الدولي نموذجًا).

وبما أن نظام CAMELS يعتمد على ستة عناصر جوهرية متمثلة أساسًا في كفاية رأس المال ونوعية الأصول ونوعية الإدارة وإدارة الربحية والسيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق.

ومن السؤال الرئيس يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل تمتلك البنوك الإسلامية كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية (بازل)؟
2. هل تتميز الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية بالجودة؟

3. هل تمتلك البنوك الإسلامية طاقمًا أداريًا ذا كفاءة في الإدارة المصرفية؟
4. ما مدى تحقيق البنوك الإسلامية ربحية كافية من أجل الاستمرارية؟
5. هل تمتلك البنوك الإسلامية وفرة في السيولة من أجل التوظيف ولاحتفاظ بها؟
6. ما مدى حساسية البنوك الإسلامية لمخاطر السوق؟

1.4 أهداف الدراسة:

1. التعرف على المعايير المدروسة والنماذج المتكاملة والشاملة التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة البنوك الإسلامية وأدائها من جميع النواحي بالرغم من قلتها.
2. معرفة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية.
3. التعرف على جودة الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية.
4. الكشف عن كفاءة الطاقم الإداري في الإدارة المصرفية.
5. معرفة كفاية الربحية من أجل الاستمرار في البنوك الإسلامية.
6. الكشف عن وفرة السيولة في البنوك الإسلامية من أجل التوظيف ولاحتفاظ بها.
7. التعرف على حساسية مخاطر السوق لدى البنوك الإسلامية.
8. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى واعتبار تقييم الأداء للبنوك امرًا مهمًا لكثير من المهتمين والدارسين، وخاصة تطبيقها في قطاع البنوك الإسلامية العامل في الجمهورية اليمنية

1.5 أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن في الآتي:

1. تأتي أهمية تقييم الأداء للبنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص بعد ما أظهرته من قدرة على مواجهة الأزمات المالية وقلة تأثرها بها.
2. نجد أن كثيرًا من المنظمات الدولية فضلًا عن بعض الدول المانحة تلجأ إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها للقواعد والمعايير الدولية للإدارة السليمة في مجال الرقابة على البنوك.
3. أن تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، والتعرف على مكامن القوة والضعف، وأن نموذج CAMELS هو أحد الأساليب الحديثة في تقييم الأداء وتحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية.

4. تأتي أهمية استخدام نموذج CAMELS في اختصار زمن التقييم من خلال التركيز على ستة بنود وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

1.6 منهج الدراسة:

سنتطرق في منهجية الدراسة إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، وكذلك سوف نتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة.

1.6.1. عينة الدراسة وطريقة جمع البيانات:

سوف نتناول في هذا الجانب محورين أساسيين، هما اختيار عينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات.

1.6.1.1: اختيار عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية، أما عينة الدراسة ففي عن بنك التضامن الإسلامي الدولي، وقيدت الدراسة بما هو متوافر من بيانات ومعلومات عن بنك التضامن الإسلامي الدولي.

1.6.1.2: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات:

يتضمن هذا الفرع الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك ثم كيفية تلخيص المعطيات

أ. : طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحثان المصادر الثانوية لجمع المعلومات من خلال التقارير المالية السنوية والميزانيات الختامية لبنك التضامن الإسلامي الدولي من خلال الموقع الرسمي للبنك .

بالإضافة إلى المراجع والمؤلفات والكتب العلمية، وكذلك الدرأسات السابقة ومواقع الإنترنت والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

ب. : تلخيص المعطيات:

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بالدراسة عن تطبيق نموذج معيار CAMELS الأمريكي لبنك التضامن الإسلامي الدولي، ولقد تم الاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالبنك (الميزانيات وجداول حسابات النتائج) للسنوات الخمس الخاصة بفترة الدراسة للفترة من 2012 – 2016، إضافة إلى المعلومات التي أخذت من البنك وبعض المراجع.

1.6.2 الأدوات المستخدمة والإجراءات المتبعة في الدراسة:

1.6.2.1: الأدوات:

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية والإحصائية المتمثلة في:

- ✓ المؤشرات المالية والمحاسبية، وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة.
- ✓ المتوسط الحسابي وذلك بحساب متوسط الأصول.
- ✓ استخدام برنامج Excel للاستعانة به في بعض الحسابات.

1.6.2.2: الإجراءات المتبعة في الدراسة:

تتمثل الإجراءات المتبعة في تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومدى أهمية تطبيقه في عينة الدراسة والمتمثل في بنك التضامن الإسلامي الدولي.

تحديد نموذج الدراسة:

يتمثل النموذج المستخدم في الدراسة بنظام CAMELS الأمريكي؛ وذلك من أجل قياس كفاءة بنك التضامن الإسلامي الدولي وأدائه من خلال تحليل متغيرات الدراسة وهي:

- ✓ كفاءة رأس المال: لمعرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته نحو الغير، ومدى قدرة رأس المال على بعث الثقة في الزبائن، وتغطية المخاطر.
- ✓ جودة الأصول: تعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة.
- ✓ جودة الإدارة: لمعرفة مدى كفاءة البنك في التحكم وإدارة السيولة وكل العمليات في البنك.
- ✓ السيولة: نظرًا لأن البنوك مؤسسات مالية فإنها لا تستطيع مزاولة أنشطتها بدون توافر السيولة الكافية.
- ✓ الربحية: لأن الأرباح هي السبب الرئيس في بقاء البنك واستمراريته باعتباره أهم المصادر المالية لها.
- ✓ الحساسية إلى مخاطر السوق: لمعرفة مدى حساسية الأصول والخصوم لتقلبات الأسعار.

2. الدرأسات السابقة:

يتم الحديث في هذا المحور على ثلاثة أمور، الأول الدرأسات العربية، والثاني الدرأسات الأجنبية، أما الثالث ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدرأسات السابقة.

2.1. الدرأسات العربية:

1. درأسة قاسمي أمين بعنوان "قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS" درأسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA ورقلة للفترة (2010-2014) بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر ،2016م.

تهدف الدراسة قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية، ومعرفة وضعه المالي، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار التقييم الأمريكي باستخدام نموذج CAMELS على بنك الخارجي الجزائري للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 باعتبار النموذج أحد الأساليب الحديثة في تقييم كفاءة البنك باعتباره مطلبًا راهنًا في الاقتصاد العالمي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يجب أن يعالج النقاط السلبية التي من الممكن أن تشكل خطرًا عليه وذلك من أجل مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي، ومساهمته في تطوير الجهاز الاقتصادي للدولة.

2. درأسة تميسة سهام بعنوان " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS "درأسة تطبيقية لأداء البنك الوطني الجزائري للفترة (2008.2012)، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2014 م.

تهدف الدراسة إلى تطبيق نظام التقييم الأمريكي CAMELS على البنك الوطني الجزائري وتقييم كفاءته وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم المعمول بها دوليًا وكذلك درأسة الوضع المالي للبنك، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة: وجود أثر تطبيق نموذج CAMELS على البنوك بإبراز النقاط الإيجابية والسلبية ونقاط قوة البنك وضعفه.

3. درأسة يوسف بخلخال بعنوان "أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية " للفترة (2008-2009) درأسة حالة بنك التنمية والفلاحة، جامعة الأغواط، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية؛ وذلك من أجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك ، والتأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادرًا على تلبية الاحتياجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة : أهمية تطبيق نظام CAMELS، والذي يظهر نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي، بالإضافة إلى أنه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

4. دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي " دراسة حالة بنك فلسطين للفترة (2004-2007)، الجامعة الإسلامية غزة.

تهدف الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، بالإضافة إلى زيادة كفاءة العمل الرقابي وفعاليته لدى بنك فلسطين. وخلصت الدراسة إلى إبراز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

5. دراسة. علي منصور محمد بن سفاع، بعنوان "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني (2003-2008) الدراسة نشرت في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية – عدن العدد الثاني؛ ديسمبر2008.

تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج CAMEL في تقييم الأداء وإعطاء صورة متكاملة عن كفاءة البنك الأهلي اليمني، وتحديد مكامن القوة والضعف، وإمكانية تطبيقه في تقييم أداء البنوك. وقد خلصت الدراسة، إلى أن تقييم الأداء يعد من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، وتقييم إنجازاتها، بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسًا ما هو متاح لديها من إمكانيات.

6. دراسة على عبد الله شاهين بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية " دراسة حالة بنك فلسطين المحدود لعام (2005).

هدفت الدراسة إلى بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش وتطويره على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية العمل الرقابي المصرفي وكفاءته.وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام التقييم الأمريكي كنظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة النقدية، وأن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحالي (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطور والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات .كما يعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية ليسهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش، وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية، مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

2.2. الدرأسات الأجنبية:

1. Karri, Menghani, and Mishra, (2015).

الدراسة عبارة عن تحليل الوضع المالي والأداء لبنك بوردا وبنك البنجاب الوطني في الهند خلال الفترة (2010-2014) بالاعتماد على الخصائص المالية لكل بنك من خلال نموذج CAMEL وقد تم نشر الدراسة في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 8العدد 4صفحة (18-34)

2. - Lorraine Burger: " CAMELS RATINGS: what they mean and way they"

- الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR التابع لمجموعة DIRECTOR CORPS وذلك في سنة 2011 اعتبرت الكاتبة أنه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى، وأنه يجب على المدراء أن يفهموا فهمًا عميقًا لنظام CAMELS لأهميته كنظام لتقييم الأداء.

3. Altamimi and Obeidat (2013):

- هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في البنوك الأردنية بالتطبيق على 15 بنكًا أردنيًا، وتوصلا إلى وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال للبنوك والعوامل المستقلة (مخاطر السيولة، معدل العائد على الأصول، وعلاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة).

2.3. ما تميزت به الدارسة الحالية عن الدرأسات السابقة:

وما يميز درأستنا هذه:

1. أنها تركز على تقديم رؤية متكاملة عن تطبيق معيار CAMELS على البنوك الإسلامية، وهل ممكن استخدام معيارCAMELS في تقييم البنوك الإسلامية ؟
2. أن المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة تختلف خصائصها عن البنوك التقليدية بسبب الفروقات الجوهرية في عناصر الميزانية المصرفية، والتي تختلف عن البنوك التجارية من حيث: (الأهداف، والموارد، والاستخدامات، والعلاقة بين البنك وعملائه، وتنويع الأنشطة المصرفية، والعلاقة مع البنك المركزي، وكيفية محاسبة المودعين والرقابة على نشاط البنك). والتي تعد من المشكلات التي واجهتها الدراسة الحالية لقلة المراجع فيها.

3.1 نتائج الدارسة والاستنتاجات والتوصيات

3.2. عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها:

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يستعرض نتائج الدراسة وتحليلها من خلال استخدام نموذج CAMELS، أما المطلب الثاني فتعلق بأسئلة الدراسة الميدانية ونتائجها ومناقشتها.

3.2.1. نتائج الدراسة التطبيقية:

نحاول في هذا المطلب أن نستعرض النتائج التي تم التوصل إليها بناء على المعلومات التي تم جمعها من بنك التضامن الإسلامي الدولي.

3.2.1.1. كفاية رأس المال لبنك التضامن الإسلامي الدولي:

يعد تحديد مؤشر كفاية رأس المال أداة لتحديد صلابة المؤسسات المالية وقياسها في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، ويعد المصدر الرئيس لحماية الودائع، والبنوك ذات رؤوس الأموال الكبيرة يمكنها امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، ومن أجل تصنيف البنك نقوم بحساب النسب الآتية لخمس سنوات محل الدراسة والمبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) نسبة كفاية رأس المال **الوحدة: مليون ريال يمني**

المؤشرات	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال الأساسي	36554	37860	36836	33606	39720
رأس المال المساند	1142	1804	20661	26836	33451
إجمالي رأس المال التنظيمي*	37696	39664	57497	60442	73171
الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر					
إجمالي الأصول	236352	247352	257021	208686	199910
الالتزامات العرضية والارتباطات	22615	28590	24719	15079	12029
إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر*	258967	275942	281740	223765	211939
نسبة كفاية رأس المال =رأس المال التنظيمي/إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	14.56%	14.37%	20.41%	27.01%	34.52%
نسبة كفاية رأس المال الأساسي= رأس المال الأساسي / إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	14.11%	13.72%	13.07%	15.01%	18.74%
التصنيف الجزئي**	1	1	1	1	1
متوسط التصنيف	=5/(14.56%+14.37%+20.41%+27.01%+34.52%) 22.17%				
التصنيف الإجمالي	1				

من إعداد الباحثين: المصدر التقارير السنوية 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، لبنك التضامن الإسلامي الدولي ومقارنتها مع أسس تصنيف النسب أدناه في الجدول رقم 2

جدول رقم (2) فئات رأس المال

الفئة	الفئـــة	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
1	رأس المال الجيد	و ≤ 6 %	و ≤ 10%
2	رأس المال الكافي	و ≤ 4 %	و ≤ 8%
3	رأس المال غير الكافي	أو < 4 %	أو < 8%
4	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة	أو < 3 %	أو < 6%
5	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة	أو < 2 %	أو < 2%

Source: Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett - Financial Institutions Management, a Risk Management Approach, Sixth Edition - McGraw-Hill/Irwin

نلاحظ عند رجوعنا للتقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي الدولي نجد أن رأس المال البنك حسب ما جاء في الجدول رقم (1) يتكون في الأساس من رأس المال المدفوع، والاحتياطات، بما فيها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري (عام) والأرباح (الخسائر)المدورة وحقوق المساهمين غير المسيطرين حسب الجدول (3):

الجدول رقم (3): مكونات رأس المال لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة (2012– 2016)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال المدفوع	200000	200000	200000	200000	200000
الاحتياطي القانوني	16499	16292	16499	16616	17588
الاحتياطي عام	261	261	261	261	261
أرباح (خسائر) مدورة	(49)	1120	101	(3246)	1896
حقوق المساهمين غير لمسيطرين	913	1356	1552	7	16

من إعداد الباحثين: المصدر التقارير السنوية 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، لبنك التضامن الإسلامي الدولي

وبناء على الجدول (1) و (2) نجد أن البنك يعمل على تحقيق أهداف رأس المال من خلال ما يأتي:

- ✓ بلغ متوسط نسبة ملاءمة رأس المال لبنك التضامن الإسلامي الدولي 22.17%، للسنوات الخمس محل الدراسة، وهي أساس في تصنيف البنك وفق مكونات معيار CAMELS ومقارنتها مع النسب المقررة في اتفاقية بازل والمحددة ب 8%، وكذلك مقارنتها بفئات رأس المال بحسب الجدول رقم (1) نجد أنها تقع في المستوى الأول (رأس المال الجيد).
- ✓ الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتوجيهات البنك المركزي اليمني.
- ✓ الحفاظ على نسب كفاية رأس مال زائدة عن الحدود الرقابية والتصنيفية.

- ✓ نلاحظ أن البنك حقق معدل عائد مرضيًا على رأس المال دون المساس بالمتانة المالية، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية، لكن في عام 2012 نجد أن البنك حقق خسائر، ويرجع ذلك إلى الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد عام 2011، لكن البنك استطاع في عام 2013 و 2014 من تحقيق أرباحًا مقبولة، ثم نجد أن البنك حقق خسائر كبيرة عام 2015 وذلك عندما بدأ الصراع العسكري وشن الحرب في البلاد الذي أدى إلى تعرض الاقتصاد الوطني إلى موجة انتكاسات متتالية في السنوات السابقة، وبلغت ذروتها في العام 2015 فا نعكس تأثيره في إجمالي الناتج المحلي لعام 2015 ليصل إلى 28% وارتفاع معدل التضخم السنوي 40%[4]، لكن في عام 2016 استطاع البنك تحقيق أرباح مقبولة؛ وذلك بسبب السياسة المتبعة من خلال تخفيض النفقات والدخول في استثمارات وشركات إقليمية ودولية.
- ✓ نجد أن رأس المال الأساسي في استقرار نسبي للأعوام 2012، 2013 ، 2014 مقارنة بعام 2015 الذي شهد انخفاضًا وفي عام 2016 نجد هناك زيادة في رأس المال.
- ✓ ونلاحظ أن حساب كفاية رأس المال على إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر كان المعدل يتذبذب ما بين زيادة وارتفاع في المعدلات كالتالي ،14.56 %، 14.37% لسنة 2012 ، 2013 ليزيد في عام 2014 بمعدل 20.41 % ليواصل الزيادة حتى بلغ المعدل 34.52% في عام 2016.

3.2.1.2: جودة الأصول Quality of Asset:

تعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي CAMELS لأ نها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة، والإدارة، ورأس المال.

- **مؤشرات تقييم جودة الأصول:**

تقاس جودة الأصول بموجب معيار CAMELS في العادة من خلال النسب الآتية:

1) نسبة التصنيف المرجح (WCR):

تقيس هذه النسبة حجم المخصصات لمخاطر الائتمان (مخصصات الديون المتعثرة) من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة أعطى ذلك مؤشرًا على:

- ✓ حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية مطمئن.

- ✓ مخصصات الديون المتعثرة معقولة لمواجهة هذه المخاطر.
- ✓ إمكانية شطب ديون متعثرة ومنخفضة نسبيًا.
- ✓ سياسة منح الائتمان رشيدة.

وتقاس النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة التصنيف المرجح (WCR) = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات

أو نسبة التصنيف = المخصصات (مخصص الدين المشكوك في تحصيلها) /حقوق المساهمين + المخصصات

2) نسبة إجمالي التصنيف (TCR):

تعبر هذه النسبة عن حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية إذ كلما كانت هذه النسبة أقل كان هذا أفضل لأنها تعطي المؤشرات الآتية:

- ✓ حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة.
- ✓ ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض وفوائدها المستحقة.
- ✓ أداء إدارة الائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك.

وتقاس النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة إجمالي التصنيف= القروض المتعثرة / المخصصات +حقوق الملكية

أو نسبة إجمالي التصنيف = ديون مشطوبة / حقوق المساهمين +التخصيصات

1) أولًا نسبة التصنيف المرجح (WCR):

نعمل على احتساب نسبة التصنيف المرجح لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة الممتدة من 2012 – 2016 :

من أجل العمل على تحديد نسبة التصنيف يجب تحديد وتقسيم القروض غير المنتظمة وتقسيمها على ثلاث فئات كالآتي:

- ✓ ديون دون المستوى.
- ✓ ديون مشكوك في تحصيلها.
- ✓ ديون رديئة.

ويتم تكوين مخصص لكل فئة بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين، وغالباً ما يتم تكوين مخصصات بواقع 20 % للديون المصنفة في فئة دون المستوى وتتصاعد إلى 50 % في الديون المصنفة مشكوك في تحصيلها لتصل إلى 100 % في الديون الرديئة، وينظر المحللون إلى مخصصات القروض لتقييم قدرة البنك على مقابلة خسائر القروض، فإذا كانت جودة محفظة الائتمانية منخفضة فإن البنك يحتاج مخصصًا كبيرًا لمقابلة عدد من القروض المتعثرة[5]، ولهذا حدد البنك المركزي اليمني نسبًا لكل فئة كالآتي:

- ✓ ديون دون المستوى بواقع 15%
- ✓ ديون مشكوك في تحصيلها بواقع 45%.
- ✓ ديون رديئة بواقع 100%.

وبعد حساب النسب السابقة يتم مقارنتها مع فئات جودة الأصول الآتية التي وضعتها المؤسسة لأمريكية: Examiner Orientation:

الجدول رقم (4) فئات جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)Weighted Classification Ratio	(TCR) Total Classification Ratio
1	قوية	أقل من 5%	اقل من 20%
2	مرضية	من 5% إلى15%	من 20% إلى 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15% 35%	من 50% إلى 80%
4	حدية	35%إلى 60%	من 80% إلى 100%
5	غير مرضية	أكثر من 60%	أكثر من 100%

ونظرًا لأن مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية تختلف من حيث أنواع الحسابات كونها في البنوك التجارية تعرف بالقروض في حين أن حسابات البنوك الإسلامية هي كالآتي:

تمويلات عمليات المرابحة والاستصناع، والمضاربات، والمشاركات، والإجارة المنتهية بالتمليك والديون المتعلقة بها والاستثمارات المالية وغيرها.

ولهذا عمل الباحثان على أهم الحسابات، وهي حسابات التمويل لعمليات المرابحة والاستصناع والمضاربة والمشاركة؛ لأنها أكثر الحسابات التي تتعرض لمخاطر الائتمان من الفئة الثانية (الديون غير المنتظمة) في حين أن بقية الحسابات تدخل ضمن الفئة الأولى وهي (الديون المنتظمة) وهي ديون مضمونة، في حين استثنى الباحثان الاستثمارات في الأوراق المالية؛ لتعذر الحصول على تقديرات يمكن الاعتماد عليها، لأن جميع الاستثمارات المالية غير مصنفة من قبل شركات تصنيف معتمدة، ويرجع السبب لعدم وجود سوق مالي في الدولة.

1) احتساب مخصصات تمويل عقود المرابحة والاستصناع:

من خلال الجدول أدناه تم احتساب المخصصات ودرجة المخاطر للديون غير المنتظمة لعقود المرابحة والاستصناع كالآتي:

جدول رقم (5) مستوى مخصصات عمليات المرابحة والاستصناع

البيان	إجمالي المخصص	المخصصات بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني			إجمالي المخصص بحسب درجة المخاطر
		15% ديون دون المستوى	45% ديون مشكوك في تحصيلها	100% ديون رديئة	
2012	2,949,100	3,217	189,231	2,191,732	2,384171
2013	3,657,342	623,056	11,075	2,131,532	2.765,663
2014	2,757,746	681,747	777,933	687,048	2,146,728
2015	5,592,969	181,570	2,105,833	2,627,124	4.914,527
2016	5,324,453	27,635	234,580	4,523,768	4,785,983

من إعداد الباحثين: المصدر القوائم المالية والميزانيات لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012-2016

2) احتساب مخصصات تمويل عقود المشاركة:

من خلال الجدول أدناه تم احتساب المخصصات ودرجة المخاطر للديون غير المنتظمة لعقود المشاركة كالآتي:

جدول رقم (6) مستوى مخصصات عمليات المشاركة

البيان	إجمالي المخصص	المخصصات بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني			إجمالي المخصص بحسب درجة المخاطر
		15% ديون دون المستوى	45% ديون مشكوك في تحصيلها	100% ديون رديئة	
2012	1,225,425	0	0	0	0
2013	714,807	0	0	0	0
2014	2,463,366	0	43,722	1,839,835	1,936,995
2015	2,246,737	0	0	2,440,478	2,440,478
2016	312,813	0	0	321,813	321,813

من إعداد الباحثين: المصدر القوائم المالية والميزانيات لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012-2016

3) احتساب مخصصات تمويل عقود المضاربة:

من خلال الجدول أدناه تم احتساب المخصصات ودرجة المخاطر للديون غير المنتظمة لعقود المضاربة كالآتي:

جدول رقم (7) مستوى مخصصات عمليات المضاربة:

البيان	إجمالي المخصص	المخصصات بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني			إجمالي المخصص بحسب درجة المخاطر
		15% ديون دون المستوى	45% ديون مشكوك في تحصيلها	100% ديون رديئة	
2012	699,140	0	0	0	0
2013	4,030,409	0	0	0	0
2014	1,489,979	0	0	1,489,979	1,489,979
2015	268,613	0	0	268,613	268,613
2016	2,574,287		36,000	1,997,534	2,033,534

من إعداد الباحثين: المصدر القوائم المالية والميزانيات لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012-2016

من أجل احتساب متوسط التصنيف المرجح ونسبة إجمالي التصنيف يمكن من خلال الجدول الآتي بالاستعانة بالقوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي.

الجدول رقم (8) احتساب متوسط نسبة التصنيف المرجح وإجمالي التصنيف الوحدة / مليون ريال

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
(1)إجمالي مخصصات الديون (مرابحة استصناع ، مضاربة ومشاركة)	4,873	8,402	6,711	8,468	8,211
(2)مخصص الديون بحسب مستوى المخاطر (فئات المستوى الثاني)	2,384	2,765	5,573	7,623	7,141
(3)الديون الرديئة	2,191	2,131	4,016	5,336	6,843
(4)رأس المال المدفوع	20,000	20,000	20,000	20,000	20,000
(5)الاحتياطيات + الأرباح	35306	40227	36059	39047	51991
(6)إجمالي حقوق الملكية(4+5)	55306	60227	56059	59047	71991
(6)إجمالي المخصصات + حقوق الملكية(1+6)	60,179	68,629	62,770	67,515	80,202
نسبة التصنيف المرجح(WCR)(2÷6)	%3.96	%4	%8.87	%11.29	%8.90
التصنيف السنوي المرجح	1	1	2	2	2
نسبة إجمالي التصنيف (TCR) (3÷6)	%3.64	%3.1	%6.39	%7.90	%8.53

التصنيف السنوي الإجمالي	1	1	1	1	1
متوسط نسبة التصنيف المرجح	%7.40=5/%8.90+%11.29+%8.87+%4+%3.96				
نسبة التصنيف (WCR)	2				
متوسط نسبة إجمالي التصنيف المرجح	%5.91 =5/%8.53+%7.90+%6.39+%3.1+%3.64				
نسبة التصنيف(TCR)	1				

من إعداد الباحثين: المصدر بناء على الجدول رقم (16,15,14) والقوائم المالية للبنك للفترة 2012-2016

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (8) الآتي:

- ✓ تعد نسبة التصنيف (WCR) ونسبة إجمالي التصنيف(TCR) أساسًا في تصنيف البنك وفق مكونات نظام التقييم. CAMELS
- ✓ أن متوسط نسبة التصنيف (WCR) ونسبة إجمالي التصنيف(TCR)، بلغا 7.40%، 5.91% على التوالي.
- ✓ أن تصنيف البنك لمؤشر جودة الأصول يقع في الدرجة 2 وهي درجة تصنيف مرضية.
- ✓ نجد أن بنك التضامن في عام 2012 و2013 حقق نسبة إجمالي التصنيف 3.96% و4% على التوالي، وتعد نسبة تصنيف قوية تأتي في الرجة 1.
- ✓ نجد ارتفاعًا في نسب التصنيف لجودة الأصول للأعوام 2014 و2015 و2016 إذ بلغت 8.87%، 11.29%، 8.90% على التوالي؛ وذلك بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية وكانت في ذروتها عام 2015 بسبب الحرب.
- ✓ ارتفاع نسبة الديون الرديئة للأعوام 2014 و2015 و2016 إذ وصلت 4016، 5336 ، 6843 ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة المدينين من الوفاء بالتزاماتهم، بسبب عدم صرف مستحقاتهم من مشاريع ومقاولًات لدى الحكومة، ودخولهم في خسائر مالية، وعدم قدرتهم على دفع ما عليهم.
- ✓ ونلاحظ أن البنك حاول أن يعمل على زيادة في حقوق الملكية من خلال زيادة في الاحتياطيات إذ بلغت أعلى نسبة في 2016 بمبلغ 51191، وهذا أدى إلى التقليل من خسائر الائتمان.
- ✓ نلاحظ من الجدول رقم 14 أن غالب نشاط البنك كان في منح الائتمان تمويلات المرابحة والاستصناع.

3.2.1.3 جودة الإدارة:Management Quality

إن الإدارة هي ذلك النشاط الإداري الذي يتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها[6]، وإن وظيفة الإدارة انبثقت من وظيفتها الاقتصادية، التي تتطلب التخطيط والتنظيم والمراقبة، وكل هذه الأنشطة الثلاثة تتضمن عددًا كبيرًا من التصرفات أو الإجراءات التي تتصف بالتداخل والتعقيد، وبعض الكتاب والمشرعين يعدون الإدارة تأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بمعنى أن تحقيق البنك لأهدافه وأهداف كل المهتمين من ملاك وعملاء ومستثمرين ومجتمع ودولة وغيرها يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية لكي تعمل على المزج بين الموارد المتاحة سواء أكانت موارد مالية أم موارد بشرية لتشبع رغبات كل هؤلاء المهتمين، وإن القرارات الخاطئة ممكن تعرض البنك للأعسار أو خسائر كبيرة تؤدي في حالات أخرى إلى الفشل .

إن سلامة الإدارة لبنك التضامن الإسلامي الدولي مهمة جدًا في أداء البنك (كغيرها من المؤسسات) غير أن غالب هذه المؤشرات تستخدم في مستوى البنك، وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية في الغالب وليست كمية، غالبها يطبق ضمن مخاطر العمليات، غير أن هناك بعض المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن الاعتماد عليها منها.

أولًا: المؤشرات الربحية:

- ✓ معدلات الإنفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.
- ✓ معدلات الربحية: إن تحقيق البنك على نسب مرتفعة من الأرباح يعطي مؤشرًا على كفاءة الإدارة.
- ✓ نسبة الإيرادات لكل موظف: بالمفهوم نفسه فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية الذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.
- ✓ القيمة السهمية: إن ارتفاع القيمة السهمية للبنك يدل على أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.
- ✓ كفاءة الإدارة من خلال نسب الرفع المالي واستخدام القروض بالشكل الصحيح وانخفاض معدل المخاطر الائتمانية.

ويضيف الباحثان بعض المعايير النوعية كالآتي:

- ✓ معدل النمو في حقوق الملكية.
- ✓ معدل النمو في الحسابات الجارية.
- ✓ معدل النمو في حسابات الاستثمار.
- ✓ معدل النمو في حجم الميزانية.
- ✓ معدل النمو في إيرادات الاستثمار.
- ✓ معدل النمو في إيرادات الخدمات المصرفية.
- ✓ معدل النمو في المصروفات محللة حسب بنودها.
- ✓ معدل النمو في العائد الموزع على المستثمرين.
- ✓ معدل النمو في العائد الموزع على المساهمين.
- ✓ معدل النمو في أجور العاملين.

ثانيًا المؤشرات النوعية:

إن تقييم الإدارة لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى التي تعتمد على الميزانية العمومية للبنك، بل يعتمد على تقييم الإدارة فنيًا وإداريًا من خلال الإجابة عن الفقرات الآتية[7]:

أ- **التقييم الفني:**

- ✓ مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.
- ✓ مدى تحرير الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.
- ✓ مدى دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة إلى البنك المركزي اليمني.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي، دعم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي اليمني.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع قياس درجة التعرض للمخاطر وضبطها.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية للبنك.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع خلق مكانة جيدة للبنك.

- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع توفير أفضل الخدمات المصرفية.
- ✓ مدى قدرة الإدارة مع تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطره.
- ✓ وجود نظام تدفق معلومات حديث، وجودة قياس المخاطر.

ب- التقييم الإداري:

- ✓ مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة الإدارة، وتشغيل أنشطة البنك المختلفة.
- ✓ مدى وجود خطط واضحة للتعيين، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل البنك بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع وظيفي ودليل عمل لكل وظيفة.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتيسير العمل داخل البنك.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة.
- ✓ مدى خبرة أعضاء الإدارة العليا والوسطى ومعرفتهم بالسوق المصرفي.
- ✓ مدى موضوعية دوائر الرقابة الداخلية واستقلاليتها في أداء مهامها ووظائفها الرقابية.

ولصعوبة البيانات والمعلومات وعدم توفرها عن تحليل الإدارة وتقييمها التي تعد من المعلومات الخاصة بالبنك، والتي لا يفصح عنها إلا للجهات الرقابية، لم نقم بإدراجها في معيار التصنيف وتقييمة لإدارة بنك التضامن الإسلامي الدولي.

3.2.1.4. إدارة الربحية Earning Management :

إن تحقيق الربحية يعد أهم أهداف أداء البنك ومحدداته، نظرًا لأن الأرباح تعد المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك، ولتعزيز رأس المال البنك، ويعد الربح النتيجة النهائية للأداء التي توضح النتيجة الصافية لسياسة البنك ونشاطه خلال العام المالي واتجاه نموه واستقراره. إذ إن الأرباح تتأثر بمدى جودة الأصول. وأهم المقاييس لأداء البنوك ما يأتي:

- **العائد على الأصول (ROA):**

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات الاستخدام الأمثل لتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الموجودات المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو معيار الصناعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة البنك في استخدام موجوداته والعكس صحيح.

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):**

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح أعلى في حقوق المساهمين والعكس صحيح

وهي المقاييس التي سيتم استخدامها في الدراسة الحالية. كما تعد هذه النسبة أساسًا في تقييم البنك وفق مكونات نظام (Camels)، بالإضافة إلى أن متوسط نتائجها للسنوات الخمس محل الدراسة تعد أساسًا لاختبار الفرضية.

ومن خلال الجدول الآتي يمكن أن نصنف ربحية البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية، والتي نرمز لها بالرمز A، ونسبة العائد على الأصول، والتي نرمز لها بالرمز B كالآتي :

الجدول رقم (9) تصنيف ربحية البنك

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B
1	A ≥ 0.4	B ≥ 1. %
2	A < 0.2	0.75%< B <1 %
3	A < 0.1	0.5%< B < 0.75%
4	A < 0.05	0.25%< B< 0.5%
5	A < 0.01	B< 0.25%

المصدر:

* شاهين علي، "سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين2002 ،-2003، ص:19.
* عاشوري صورية." دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص درأسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص: 103

أولًا: معدل العائد على الأصول (ROA):

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداماً أمثل لتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف أدوات البنك وأصوله، وهو يبين صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في البنك، ويبين مقدار الربح الذي يحققه البنك عن كل ريال من أصولها وتمثل بالعلاقة الآتية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي أصول البنك

ثانيًا: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يشير هذا المقياس إلى صافي المحقق على أموال المساهمين في البنك، ويبين مدى فعالية البنك في استخدام أموال المستثمرين فيه، وسيتم احتساب معدل العائد على الملكية بحسب المعادلة الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

1) تحليل العائد على الأصول:

الجدول الآتي يوضح نسب العائد على إجمالي الأصول:

جدول رقم (10) نسب العائد على الأصول في بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012–2016

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
الربح الصافي	2450546	1377976	-1167543	-3228881	6357243
مجموع الأصول	525172529	450849585	517546887	499031984	501701395
نسبة العائد على الأصول	**%0.46**	**0.3%**	**(0.2%)**	**(0.6%)**	**1.3%**

من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغت نسبة العائد على الأصول 0.46% لعام 2012، ثم انخفضت مع بداية الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، ووصلت هذه النسبة في عام 2013 إلى 0.3%، لكن مع اشتداد الأزمة السياسية التي سببت توقف الحياة الاقتصادية وانعكاساتها السلبية على القطاع المالي وخاصة البنوك في عام 2014م فقد تأثر بنك التضامن الإسلامي الدولي بلغت نسبة خسائره 0.2%، وفي عام 2015 ودخول اليمن حرب عسكرية بين الأطراف المتنازعة وصلت خسائر البنك أعلى مستوى لها فقد بلغت نسبة الخسائر 0.6%، ثم في عام 2016 حقق البنك أرباحًا جيدة بلغت نسبتها 1.3%، ويعود ذلك إلى السياسة التي انتهجتها إدارة

البنك من خلال تخفيض المصاريف، وإغلاق بعض الفروع، والبحث عن أدوات استثمارية جديدة من خلال التوسع في مشاريع استثمارية خارجية .

وبناء على معطيات الجدول رقم (9) والجدول رقم (10) أعلاه يتم تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على الأصول بالتصنيف أدناه للأعوام الخمسة كالآتي:

الجدول رقم (11): تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على الأصول

السنة / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة العائد على الأصول	0.46%	0.3%	-0.2%	-0.6%	1.3%
التصنيف الجزئي	4	4	5	5	1
متوسط التصنيف	0.46%+0.3% -(0.2% +0.6%)+1.3% /5 = 0.25%				
التصنيف الكلي	4				

من إعداد الباحثين : بناء على القوائم المالية ومقارنة مع أسس التصنيف للجدول رقم (9)

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على الأصول بالتصنيف رقم 4 خلال السنوات الخمس، وهذا ينذر بإعسار شديد يحتاج إلى رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، وهذا لمسناه في عام 2016 عندما حقق البنك أرباحًا جيدة عندما حقق البنك أرباحًا بنسبة 1.3%، وهو معدل جيد يأتي في التصنيف الأول.

2) تحليل معدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول الآتي يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك التضامن الإسلامي الدولي

جدول رقم (12) نسب العائد على حقوق الملكية في بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012-2016

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
الربح الصافي	2450546	1377976	-1167543	-3228881	6357243
حقوق الملكية	55306232	60227765	56059358	59047904	71991331
نسبة العائد على حقوق الملكية	4.43%	2.28%	(2.1%)	(5.5%)	8.8%

من إعداد الباحثين :بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي ومقارنة مع أسس التصنيف للجدول رقم (9)

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (12): أنَّ نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت 4.43%، سنة 2012، ثم انخفضت هذه النسبة خلال عام 2013 لتبلغ 2.28%، يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض في صافي الأرباح وزيادة الاحتياطات التي أدت إلى ارتفاع في حقوق الملكية يرجع ذلك إلى التحوط للظروف السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلد خلال هذه الفترة، وفي عام 2014-2015 عندما دخلت البلاد في صراع

سياسي ثم صراع عسكري وتوقف عجلة الحركة الاقتصادية وبلوغ البنك خسائر كبيرة بانخفاض الأرباح، ووصول التضخم إلى مستويات قياسية، حسب تقارير الجهاز المركزي اليمني، إذ بلغت نسبة الخسائر لبنك التضامن الإسلامي الدولي 2.1%- 5.5% للأعوام 2014 – 2015 على التوالي .

ونلاحظ أنَّ نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت 8.8% في عام 2016 وهي نسبة جيده جدًا ويرجع سبب ذلك إلى الإجراءات التنظيمية التي قامت بها إدارة البنك من خلال العمل على تخفيض النفقات وإدخال أدوات مالية جديدة من خلال عقد شراكات مع جهات خارجية، ويظهر ذلك في زيادة حقوق الملكية بسبب شراء شركات تابعة للمجموعة خارج الدولة.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم 12 يتم تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف أدناه للأعوام الخمسة كالآتي:

الجدول رقم (13): تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية

السنة / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة العائد على حقوق الملكية	4.43%	2.28%	-2.1%	-5.5%	8.8%
التصنيف الجزئي	1	2	5	5	1
متوسط التصنيف	4.43%+2.28%-(2.1%+5.5%)+8.8 /5 =1.58%				
التصنيف الكلي	2				

من إعداد الباحثين :بناء على القوائم المالية

ومن خلال الجدول رقم (13) تم تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف رقم 2 خلال السنوات الخمس، وهذا يعد مقبولًا مما يعني أن البنك يعمل على توظيف حقوق الملكية مما يدل على نتائج مرضية للبنك.

ومن خلال الجدول رقم 10-12 يمكن تصنيف ربحية بنك التضامن الإسلامي الدولي على النحو الآتي:

جدول رقم (14) نسب العائد على الأصول وحقوق الملكية في بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012-2016

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
الربح الصافي	2450546	1377976	-1167543	-3228881	6357243
حقوق الملكية	55306232	60227765	56059358	59047904	71991331
مجموع الأصول	525172529	450849585	517546887	499031984	501701395
نسبة العائد على حقوق الملكية	4.43%	2.28%	(2.1%)	(5.5%)	8.8%
نسبة العائد على الأصول	0.46%	0.3%	(0.2%)	(0.6%)	1.3%

من إعداد الباحثين

ومن بيانات الجدول رقم 11 و13 يمكن استخراج احتساب التصنيف الرقمي (الوسط الحسابي) لتصنيف ربحية بنك التضامن الإسلامي الدولي بالاعتماد على مؤشرات لنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (15): التصنيف الرقمي لربحية بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012–2016

التصنيف / السنة	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول
تصنيف النسبة	2	4
متوسط النسبة	3=2/2+4	
التصنيف النهائي	3	

من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم 11-13

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها نجد أن البنك تم تصنيف ربحيه بالتصنيف رقم 3 مما يعني أن البنك يشهد نقاط ضعف وانخفاض في أداء الأرباح، وقد يتطلب ذلك ضرورة وجود رقابة تنظيمية لتقوية أداء الأرباح، ولمنع الخسائر الذي تؤثر في الاحتياطي العام ونمو رأس المال المطلوب وتوزيع أرباح للمساهمين، وهذا الإجراء لمسناه في الإدارة من اتخاذ خطوات جيدة في عام 2016 لتحقق التصنيف رقم 1 لنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية إذ بلغ 1.3% – 8.8%، وهذه نسبة مرضية وتدل على كفاءة الإدارة لتدارك الأمر، ودرأسة نقاط الضعف وتصحيح الخلل.

3.2.1.5. درجة السيولة: Liquidity Position

تحضي السيولة بأهمية بالغة لدى كافة المؤسسات، وخاصة لدى المؤسسات المصرفية؛ لأن عملها في الأساس مع النقد إذ هي المؤشر الأول الدال على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل والمحافظة على سمعته الائتمانية.

ويعد عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعده أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشكلات، وتنشأ مخاطر السيولة من التدفقات التي تنتج من الأصول والالتزامات التي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الاستحقاق، مما يترتب عليه الحاجة إلى توفير تمويل، والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى.

وتتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المناسب، بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسييل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

ومن أهم النسب المستخدمة في قياس سيولة البنك نجد:

- ✓ نسبة القروض إلى الودائع: مجموع القروض / مجموع الودائع
- ✓ نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض / إجمالي الأصول

يشير الباحثان إلى الاختلاف في بنود الميزانية من حيث التوظيفات والاستخدامات، التي تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني والمطلب الثاني عند الحديث عن موارد الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية، إذ تمثل القروض في البنوك التجارية الاستخدامات الرئيسة للبنك في حين أنها تمثل في البنوك الإسلامية الاستخدامات في الحسابات الرئيسة التالية (حسابات المرابحة، والمضاربة ، والمشاركة ، والبيع بالتقسيط وحسابات البيع بالتأجير)، أما في جانب الخصوم فتعد الودائع تحت الطلب أهم مصادر التمويل الخارجي في البنوك التجارية ، في حين أنها في البنوك الإسلامية تعد جاري المشاركات والمرابحات والمضاربات وودائع المتعاملين وحساباتهم هي مصادر التمويل الخارجي.

وقد حققت النسب معدلات أعلى من نسب السيولة التي حددها البنك المركزي اليمني بحد أدنى 25%، لكن لكي نتعرف أكثر على مدى اعتماد البنك على استخدام الودائع في تمويل نشاطاته، وكذلك نسبة استخدامات الأموال في الأنشطة المتنوعة إلى إجمالي الأصول، غير أنه لا توجد معايير سلامة متفق عليها دوليًا بصدد السيولة، لكن هناك بعض الاجتهادات والآراء لتحديد نسب الاحتفاظ بالسيولة ومقارنته مع نسب التصنيف لسيولة البنك بحسب معيار CAMELS وبحسب الجدول أدناه:

جدول رقم 16: تصنيف سيولة البنك

التصنيف	التمويل/الودائع	التمويل / الموجودات
1	< %55	< % 50
2	< %60	< % 60
3	< %65	< % 65
4	< %70	< % 70
5	> %71	> % 70

المصدر: عبد القادر زيتوني " المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك – مرجع سابق، ص14

أولًا: نسبة التمويل / الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى ملاءمة توظيف الأموال المتاحة للبنك والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية، وأن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة البنك على توظيف الأموال على الإقراض بصورة أكبر، وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على تلبية سحوبات المودعين.

ونلاحظ أن هذه النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي إن السيولة تزداد بانخفاض نسب التوظيف (التمويل / الودائع).

الجدول رقم 17: نسب التمويل على الودائع

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
تمويل عمليات المرابحة	43,640,755	79,043,083	76,298,191	35,088,898	28,898,883
تمويل عمليات الاستصناع	87,471,724	8,233,000	0	0	0
تمويل عمليات المضاربة	28,579,889	29,369,639	42,641,622	31,335,303	29,394,599
تمويل عمليات المشاركة	4,323,338	1,201,953	268,613	0	0
إجارة منتهية بالتمليك	3,018,248	2,913,229	2,903,885	15,726	23,589
إجمالي التمويل	88,309,504	120,760,904	122,112,311	66,439,927	58,317,071
إجمالي الودائع	133,272,008	17,1732,607	128,995,204	141,602,348	127,810,199
النسبة	%66.2	%70.3	%94.6	%46.9	%45.6
التصنيف السنوي	4	4	5	1	1
التصنيف الكلي	4				

من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي والجدول رقم 15

نلاحظ من الجدول رقم 17 أن نسبة التوظيف للودائع كالآتي:

- ✓ أن البنك يعمل على توظيف الودائع بصورة مبالغ فيها إذ تحصل على نسبة تصنيف رقم4.

نجد أن البنك عمل على زيادة توظيف الودائع بصورة مستمرة خلال الأعوام 2012و 2013 و2014 على التوالي إذ كانت التمويلات كالآتي: 88,309,504 و120,760,904 و122,112,311 أي إن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في النسبة.

- ✓ كانت نسب التوظيف للأعوام 2012 و2013 و2014 كالتالي 66.2% و70.3% و94.6% وهذه نسب عالية وتحتاج إلى مراجعة وأتخاذ قرارات تصحيحية.
- ✓ في عام 2015 و2016 نجد أن البنك تحصل على التصنيف رقم 1 من حيث التوظيف إذ بلغت نسب التوظيف 46.9% و45.6%، ويرجع السبب في ذلك إلى البنك خفض نشاطه في تمويل المرابحة والمضاربة أوقف نشاط التمويل في المشاركة والاستصناع.

ثانيًا: نسبة التمويل/ إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على تمويل نشاطه من هيكل الأصول، وهذه النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي إن السيولة تزداد بانخفاض نسب التمويل على إجمالي الأصول، وهي تعطي مؤشرًا على مدى استخدام الأموال من إجمالي الأصول.

الجدول رقم 18 : نسب التمويل على إجمالي الأصول

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
تمويل عمليات المرابحة	43,640,755	79,043,083	76,298,191	35,088,898	28,898,883
تمويل عمليات الاستصناع	87,471,724	8,233,000	0	0	0
تمويل عمليات المضاربة	28,579,889	29,369,639	42,641,622	31,335,303	29,394,599
تمويل عمليات المشاركة	4,323,338	1,201,953	268,613	0	0
إجارة منتهية بالتمليك	3,018,248	2,913,229	2,903,885	15,726	23,589
إجمالي التمويل	88,309,504	120,760,904	122,112,311	66,439,927	58,317,071
إجمالي الأصول	450,849,585	525,172,529	517,546,887	499,031,984	501,701,395
النسبة	%19.6	%22.9	%23.6	%13.3	%11.6
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1				

من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي والجدول رقم 15

نلاحظ من الجدول رقم 18 أن نسبة التمويل على إجمالي الأصول كالآتي:

- ✓ أن البنك لديه فائض في الأصول غير مستغلة في نشاطه الأساسي، وهو تمويل عمليات المرابحة والاستصناع والمضاربة والمشاركة.
- ✓ أن هذا النسبة تدل على انخفاض في المخاطر وكذلك في الأرباح، أي إن البنك يستخدم السياسة المتحفظة.
- ✓ أن هذه النسبة تدل على كفاية في نسبة السيولة التي ممكن أن تغطي الالتزامات طويلة الأجل.
- ✓ أن البنك في عام 2012 و2013 و2014 كانت النسبة 19.6% و22.6% و23.3% على التوالي في حين أنه في عام 2015 و2016 كان هناك انخفاض ملحوظ في النسبة إذ بلغت 13.3% و11.6% على التوالي، وهذا يرجع في الأساس إلى انخفاض في تمويل لأنشطة الرئيسة للبنك إذ نجد في عام 2013 و2014 كانت بقيمة 120 و122 مليونًا في حين أنها في عام 2015 و2016 بلغت 66 و58 مليونًا على التوالي.

ومن الجدول رقم 17 18 نستخرج نسب التصنيف المركبة لنسب السيولة كالتالي:

الجدول رقم 19: التصنيف الرقمي لسيولة بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012–2016

التصنيف / السنة	نسبة التمويل / الودائع	نسبة التمويل/ إجمالي الأصول
تصنيف النسبة	4	1
متوسط النسبة	2.5=2/1+4	
التصنيف النهائي	3	

من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم 19 نجد أن البنك تحصل على التصنيف 3 الفني المركب لنسب السيولة، وبمقارنته بأسس تصنيف السيولة فإنه يظهر نقاط ضعف رئيسة، ومشكلات متكررة، لكن عند الرجوع إلى السنوات الأخيرة 2015 – 2016 نجد أن البنك عمل على معالجة نقاط الضعف، وانه يمتلك خبرة إدارية كافية في استخدام الأرباح في عمليات التمويل وكذلك تخفيض عمليات الائتمان.

3.2.1.6 الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk:

إن مخاطر السوق[8] تعني مخاطر تحركات عوامل السوق، بما فيها أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الأرباح وهوامش الائتمان، التي تؤدي إلى خفض إيرادات البنك أو قيمة المحفظة الاستثمارية، والغرض من إدارة مخاطر السوق هو ضبط التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، والعمل على تحقيق أقصى عائد على المخاطر.

ويعد عدم توفر المشتقات المالية الملائمة للبنوك الإسلامية من المعوقات الرئيسة في إدارة مخاطر السوق، مقارنة مع البنوك التجارية، ويرجع السبب في ذلك إلى قيود من الشريعة الإسلامية، التي تفرض عدم التعامل بالفوائد، والتي قيدت البنوك الإسلامية من الدخول إلى الأسواق المصرفية.

وتقوم البنوك بشكل استباقي بقياس ومراقبة مخاطر السوق ذات الصلة بمحفظته الاستثمارية باستخدام أساليب فنية مناسبة تناسب كل عامل من عوامل المخاطر المنتظمة:

1) مخاطر سعر الفائدة :(سعر العائد):

تنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب الاستثمارات كافة، بغض النظر عن طبيعة الاستثمار ذاته وظروفه. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر في معدل العائد على الاستثمار. والصكوك الإسلامية وإن كان لا مجال لسعر الفائدة في

التعامل بها، أو في أنشطتها ومجالات استثماراتها، غير أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذته سعرًا مرجعيًا في التمويل بالمرابحة.

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الاستثمار المطلقة والادخار على أساس عقد المضاربة، الذي يتم بموجبه الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح الذي يمكن للبنك أن يدفعه لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار. وإنَّ من أهم أدوات القياس المستخدمة هي طريقة تحليل الفجوة وطريقة الفترة، ونموذج المحاكاة.

إن البنوك الإسلامية في الغالب لا تملك أصولها درجة عالية من المرونة؛ بسبب القيود الشرعية للشريعة الإسلامية على بيع الديون.

ولهذا اعتمد الباحثان على ما جاء به التقرير السنوي لبنك التضامن الإسلامي لعام 2016 -2017 في الصفحة 61 بأن المجموعة غير معرضة بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

2) مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة. ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فإن ذلك يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى، كما أن مخاطر سعر الصرف تظهر أيضًا عند إصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات أخرى، أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع، خاصة في عمليات المرابحات والتجارة الدولية. وتنشأ من الأدوات المقومة بالعملات الأجنبية.

وتتوزع مخاطر سعر الصرف إلى مخاطر اقتصادية ومخاطر الصفقات ومخاطر تحويل[9]، ويقصد بالمخاطر الاقتصادية أنها فقدان القدرة التنافسية النسبية بسبب التغييرات في معدلات الصرف النسبية ، فعند زيادة أسعار البضائع المعدة للتصدير من قبل البنك فإن ذلك يخلق مؤسسات تنافسية بأسعار أقل مما يؤثر في ربحية البنك، أما مخاطر الصفقات فتأتي في الغالب من طبيعة العمليات المصرفية المؤجلة التسليم ، أما مخاطر التحويل فهي بالأساس تحدث بالمعنى المحاسبي فقط ، وتغيير أسعار الصرف للعملات المتعامل بها ولا تؤثر في الأساس على قيمة أصول البنك.

وقد توصل الباحثان في دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي الدولي إلى أن نشاط البنك لا يتأثر كثيرًا بمخاطر تقلب الأسعار؛ لأن جميع العمليات التشغيلية لدى البنك بالريال اليمني ، وتقلبات الأسعار في العملات الأجنبية يتأتى من كون نشاط البنك جزءًا منه، وهو شراء العملات وبيعها، والتي لا تؤثر كثيرًا في صافي الأرباح ، وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم 6 لعام 1998 أن لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن 15% من رأس مال البنك واحتياطياته ، بالإضافة إلى الفائض في المركز المجمع لكافة العملات أن لا تزيد على 25% من رأس مال البنك واحتياطياته.

3) مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية:

هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأوراق المالية نتيجة للتغييرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال، سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية، كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، وهو ما يؤثر في القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.

ويرى الباحثان لعدم وجود سوق مالي نشط وكذلك وعدم وجود شركات تصنيف معتمدة، أنه لا يمكن تحديد القيمة الفعلية للأسهم والأوراق المالية والمخاطر المستقبلية.

4) مخاطر السيولة:

وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على لأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لمواجهة متطلبات المدفوعات السائلة ، والسيولة عامل مهم بالنسبة للبنوك لمقابلة بعض الالتزامات، وتحدث مخاطر السيولة من خلال صعوبات الحصول على نقدية بتكلفة معقولة ، إما بالاقتراض أو بيع الأصول ، ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين حرجة ومهمة للبنوك الإسلامية ، وكما هو معلوم أن البنوك الإسلامية تحرم القروض بفوائد، ولهذا فإن البنوك الإسلامية لا تتحصل على التسهيلات التي تمنحها البنوك المركزية من خلال وظيفتها المسماة "المقرض الأخير"، وكذلك عدم استطاعة البنك من إصدار الأسهم وبيعها في سوق الأوراق المالية؛ لوجود الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير الجائزة شرعًا، وإن تعاملت ففي حدود ونطاق ضيق تمامًا. ومن خلال ما سبق تبين أن مشكلة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية أكثر خطورة منها في البنوك التجارية الربوية إذ لا تتوقف عند الموازنة بين عنصرين: الأمان والربحية، بل قبل ذلك مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ويرى الباحثان أن تقييم الحساسية لمخاطر لبنك التضامن الإسلامي الدولي وبحسب ما تمت الإشارة إليه سابقًا يتعذر قياسها، والسبب أن تقييم الحساسية لمخاطر السوق تحتاج إلى أدوات قياس مختلفة عن قياس بقية العناصر الأخرى لمعيار CAMELS؛ لأن قياس درجة الحساسية يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وهذا يتطلب كفاءة نظام (بشرية، تكنلوجية، بيئة نشطة)، ويمكن تحديد أهمها في الآتي:

- ✓ غياب أسواق مالية متطورة وعدم وجودها.
- ✓ قدرة الإدارة والجهات الرقابية على قياس درجة التعرض للمخاطر وضبطها.
- ✓ وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة وذات كفاءة فنية وإدارية.
- ✓ وجود نظام فعال وحديث لتدفق المعلومات والبيانات.
- ✓ وجود جهاز رقابي يتمتع بالاستقلالية ويملك من الصلاحيات ما تمكنه من القيام بواجباته.
- ✓ الاستجابة والقدرة على مراقبة التغييرات الجارية في البيئة التنافسية للبنك.
- ✓ التعرف على مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغييرات العكسية في الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم والأوراق المالية.
- ✓ وجود إجراءات كافية وتطبيقها، تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.

3.2.2. مناقشة أسئلة الدراسة:

3.2.2.1. أولًا: "هل تمتلك البنوك الإسلامية كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية (بازل)؟"

إن الحد الأدنى لكفاية رأس المال بموجب مقررات اتفاقية بازل هي 8% وبحسب تعاميم الجهاز المركزي اليمني والذي أبقى على هذه النسبة، ونظرًا لأن بنك التضامن الإسلامي الدولي قد حقق خلال السنوات الخمس من 2012 – 2016 كالتالي 14.56%، 14.37%، 20.41%، 27.01%، 34.52%، وبحساب المتوسط الحسابي نحصل على نسبة 22.17% وهي أعلى من النسبة المطلوبة، وهذا يؤكد الإجابة عن السؤال الأول وهو أن بنك التضامن الإسلامي يملك كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية (بازل).

3.2.2.2 ثانيًا: "هل تتميز الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية بالجودة؟"

من خلال تحليل جودة الأصول لبنك التضامن الإسلامي الدولي، وحساب متوسط نسبة التصنيف المرجح (WCR) للسنوات الخمس محل الدراسة نجد 7.40% وهي تأتي في التصنيف 2 ، أما حساب متوسط

نسبة إجمالي التصنيف (TCR) للسنوات الخمس فكانت 5.91%، وهي تأتي في التصنيف 1، هذا يعني أن البنك تحصل على التصنيف رقم 1 ، بمعنى أنه يتمتع بأصول جيدة، وهذا يؤكد الإجابة عن السؤال الثاني وهو أن بنك التضامن الإسلامي يمتلك أصولًا ذات جودة.

3.2.2.3 ثالثًا: "هل تمتلك البنوك الإسلامية طاقمًا أداريًا ذا كفاءة في الإدارة المصرفية؟"

لم يستطع الباحثان الإجابة عن هذا السؤال لصعوبة الحصول على البيانات والمعطيات وتوفيرها، والتي تعد من العمليات الداخلية للبنك، والتي ترفض البنوك الإفصاح عنها إلا للجهات الرقابية.

3.2.2.4 رابعًا: " ما مدى تحقيق البنوك الإسلامية ربحية كافية من أجل الاستمرارية؟"

من خلال تحليل الربحية لبنك التضامن الإسلامي الدولي نجد أن البنك يشهد نقاط ضعف وانخفاضًا في أداء الأرباح، فقد حقق نسبة العائد على الأصول للسنوات الخمس كالتالي: 0.46% و0.3%، - 0.2%، - 0.6%، 1.3%، هذا يعني أن البنك حقق خسائر في عام 2014، 2015 وأداءً ضعيفًا في الأعوام 2012، 2013 ، وحقق في عام 2016 أداءً جيدًا وقد تحصل على متوسط تصنيف 4 لنسبة العائد على الأصول للسنوات الخمس، أما في ما يتعلق بنسبة العائد على حقوق الملكية فقد حقق البنك التصنيف التالي 1 ، 2، 5 ، 5 ، 1 للفترة 2012 -2016 على التوالي، أي إن البنك حقق خسائر في عام 2014، 2015، لكن في عام 2012 و 2013 و 2016 كان أداء البنك جيدًا .وبحساب متوسط التصنيف للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية فإن البنك يأخذ التصنيف رقم 3، وهذا يجعلنا نجيب عن السؤال بأن البنك لا يحقق أرباحًا جيدة ومرضية. وقد يرجع السبب في هذا نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في البلاد ودخول البلاد حربًا أهلية.

3.2.2.5 خامسًا: "هل تمتلك البنوك الإسلامية وفرة في السيولة من أجل التوظيف والاحتفاظ بها؟"

من خلال تحليلنا سيولة بنك التضامن الإسلامي الدولي، تم تصنيف السيولة بنسبة التمويل / الودائع فتحصل البنك على التصنيف رقم 4 ، 4، 5 للأعوام 2012، 2013، 2014 على التوالي والتصنيف رقم 1، 1، للأعوام 2015، 2016 ومتوسط حسابي للسنوات الخمس بتصنيف رقم 4، هذا يعني أن البنك يعمل على توظيف الودائع بصورة مبالغ فيها، أما تصنيف سيولة البنك بنسبة التمويل / إجمالي الأصول، فقد كان تصنيف البنك بالتصنيف رقم 1 للأعوام الخمسة 2012- 2016، أي إن البنك لديه فائض في أصول غير مستغلة في نشاطه الأساسي، لكنه يتمتع بنسبة عالية من السيولة القادرة على تغطية الالتزامات في المدى البعيد، أما بحساب متوسط النسبتين فقد تحصل البنك على التصنيف رقم 3.

3.2.2.6 سادسًا:" ما مدى حساسية البنوك الإسلامية لمخاطر السوق؟"

لم يتمكن الباحثان من الإجابة عن السؤال السادس، وإعطاء تقييم واقعي لمدى قوة بنك التضامن الإسلامي الدولي أو ضعفه فيما يتعلق بالحساسية اتجاه مخاطر السوق؛ لأن البنك لا يتعامل بالفائدة ولعدم وجود سوق مصرفي ومالي نشط أو مكاتب تصنيف وتحليل مالي يراقب ويحلل السوق، وتأثير المخاطر السوقية في بنود الميزانية.

3.2.2.7 سابعًا": السؤال الرئيس: ما مدى التزام البنوك الإسلامية بالاشتراطات الدولية للأداء من خلال تطبيق معيار CAMELS في تقييم قطاع البنوك الإسلامية ودرجة تصنيفها؟ (بنك التضامن الإسلامي الدولي نموذجًا).

من خلال تقييمنا لمكونات معيار CAMELS على بنك التضامن الإسلامي الدولي، وتحديد تصنيف رقمي لكل مكون من 1 إلى 5، والذي يتطلب تقييم البنك على أساس مركب لجميع مكونات معيار CAMELS فإنه بإمكاننا لإجابة بأن بنك التضامن الإسلامي الدولي يسير في الاتجاه والمسار الصحيح من خلال التزامه بالاشتراطات الدولية، ويحتاج إلى اكتشاف نقاط الضعف التي ظهرت في بعض البنود عند تحليلها بموجب معيار CAMELS والتي ستساعد متخذي القرار على العمل لتقويتها وتصحيح مسارها.

والجدول رقم 20 يبين التقييم الكلي للبنك للفترة من 2012– 2016

السنة / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال	1	1	1	1	1
جودة الأصول	1	1	2	2	2
الربحية	3	3	5	5	1
السيولة	3	3	3	1	1
التصنيف السنوي	2	2	3	2	1
التصنيف الكلي	2				

من إعداد الباحثين

3.3. النتائج والتوصيات:

3,3,1: النتائج:

من خلال دراستنا هذه توصلنا الباحثين إلى النتائج الآتية:

أ- أن معيار التقييم CAMELS الأمريكي صالح لتقييم البنوك الإسلامية، ويمكن العمل به دون صعوبات تذكر.

ب- أن معيار CAMELS يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء البنوك ومقارنته مع معيار الصناعة في البيئة المصرفية، من أجل مساعدة متخذي القرار على إعداد تقييم محكم يساعد على رسم السياسات والخطط، وتقوية نقاط الضعف لدى البنك.

ت- أن تقييم البنوك الإسلامية بموجب معيار CAMELS يحتاج إلى تطوير مؤشرات ومقاييس جديدة تراعي خصائص نشاط البنوك الإسلامية.

ث- أن تقارير البنك تتسم بنقص الكثير من الإيضاحات الضرورية لحساب كفاية رأس المال بشفافية.

ج- أن المؤشرات المدروسة في هذا الدراسة تعد من أفضل الأدوات الرقابية لأنها تعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي.

ح- أن كل مؤشر من المؤشرات التي تم التطرق إليها يضم مؤشرات تفصيلية وفقًا لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

خ- أظهرت الدراسة أن نسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل، وقد تم تصنيف الملاءة بالتصنيف رقم 1.

د- أن البنك تميز بارتفاع جودة أصوله وتحصل على التصنيف رقم 2.

ذ- أن مؤشرات الربحية في بنك التضامن الإسلامي الدولي ظهرت منخفضة، خاصة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وقد تحصل على التصنيف رقم 3.

ر- أن بنك التضامن الإسلامية يعاني من صعوبات في السيولة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى استخدام نسب عالية للودائع الجارية في تمويل نشاطاته الاستثمارية، وتم تصنيف السيولة بالتصنيف رقم 3.

3.3.2 التوصيات:

أ. الاستفادة من أنظمة الرقابة العالمية، مثل نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية مع العمل على تطوير بعض المقاييس والمؤشرات التي تراعي خصائص البنوك الإسلامية.

ب. العمل على إظهار الشفافية والإفصاح في بعض حسابات البنوك الإسلامية وبنود ميزانيتها، مثل حسابات الاستثمار والودائع، على أن تكون حسابات مستقلة ومنفصلة في الميزانية حتى تمكن الباحثين من دراسة تطورها وإمكانية تقييمها.

ت. العمل على وضع نماذج لقوائم مالية تختلف عن نماذج القوائم المالية للبنوك التجارية، حتى يسهل على الباحثين دراستها وتقييم تجربتها وإجراء المقارنات.

ث. بذل الجهود العلمية البحثية والعملية الميدانية من أجل تطوير أدوات مالية جديدة وابتكارها، من أجل أن تبقى في المنافسة والتطور، كونها حديثة العهد مقارنة مع البنوك التجارية.

ج. عدم تركيز البنوك الإسلامية في نشاطها الأساسي على عمليات المرابحة التجارية ذات الأجل القصير، لأنها تفقد المصداقية التي أنشئت لأجلها البنوك الإسلامية للقيام بدور التنمية الاقتصادية، التي تتحقق من خلال عمليات المضاربة والمشاركة.

ح. يجب الاهتمام وخضوع البنوك الإسلامية للرقابة والإشراف، من خلال إيجاد معايير تتلاءم مع طبيعة هذه البنوك وما تنطوي عليه من مخاطر اقتصادية ومالية.

خ. تطوير أدوات المخاطر وأنظمة قياسها وفقًا لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزاياها.

د. تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات البنك ومستوى مخاطره، وكذلك يجب على البنوك الإسلامية أن تهتم أكثر بالإفصاح عن الإستراتيجية العامة لإدارة المخاطر بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءتها.

ذ. ضرورة إجراء عمليات التقييم فيما يتعلق بتقييم عنصر الإدارة وتحليلها وعنصر تحليل الحساسية لمخاطر السوق التي تتطلب قيام المفتشين الميدانيين من الجهات الرقابية المختصة بهذا الأمر، الذي يحقق الفائدة والمنفعة من نظام التقييم المصرفي Camels.

ر. حاجة البنوك الإسلامية إلى أدوات مقاييس جديدة ومتطورة تراعي خصائصها، تعمل على قياس المخاطر والكشف المبكر عن الانحرافات ومعالجة الخلل قبل وقوعه.

الهوامش:

(1) اتحاد المصارف العربية –عن مجلة The Banker.

(2) سمير الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية– أهميتها وأثرها، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية: بيروت 2001.

(3) البنك المركزي اليمني – التقرير السنوي 2012- 2013- 2014.

(4) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2015.

(5) الخطيب، سمير – قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منشأة المعارف بالإسكندرية – 2005، ص 111-112

(6) عبد الحكيم كراجه واخرون"الإدارة والتحليل المالي " أسس، مفاهيم، تطبيقات – دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن – 2002 ص12.

(7) شاهين 2010 ، ص 30 مرجع سابق.

(8) بنك البحرين المركزي "الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل 2 الركيزة الثالثة)، التقرير السنوي 2010 ، ص74.

(9) طارق الله خان و حبيب احمد إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية [كتاب]. – جدة : البنك الاسلامي للتنمية، 2003.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

❖ **الكتب:**

1. الزامل ، بدر بن علي بن عبدالله (2010). *الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الاسلامية* . الدمام : دار ابن الجوزي.
2. الزحيلي ،وهبة(2002) *المعاملات المالية المعاصرة*، دار الفكر، دمشق .
3. الشاهد ،سمير(2001) *الضوابط العامة للرقابة المصرفية ، اهميتها واثرها* ،اتحاد المصارف العربية، بيروت .
4. العلجوني ،محمد محمود(2008) *البنوك الاسلامية ، احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*، دار المسيرة، الاردن .
5. المغربي ،عبدالحميد عبد الفتاح (2004). *الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*، البنك الاسلامي للتنمية،جدة.
6. اللوزي ،سليمان احمد (1997). *إدارة البنوك*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
7. الهندي ،عدنان (1989) *النسب المصرفية في المصارف الاسلامية*.: اتحاد المصارف الغربية، بيروت.
8. الهيتي ،عبد الرزاق (1998). *المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن.
9. حسن ،محمد إسماعيل (1989) *مستقبل المصارف الاسلامية والمستجدات في المصارف الإسلامية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
10. حشاد ،نبيل (2005) *دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت
11. حمودة ،سامي(1989) *الوسائل الاستثمارية للبنوك الاسلامية في حاضرها والامكانيات المحتملة لتطويرها والمقارنة بينها وبين الوسائل الاستثمارية للبنوك التقليدية. في المصارف الإسلامية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت .
12. خان ،طارق الله و حبيب احمد (2003) *إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*، البنك الاسلامي للتنمية،جدة.
13. خلف، فليح حسن (2006) *البنوك الاسلامية* عالم الكتب الحديثة، إربد .
14. سفر ،احمد (2005) *المصارف الاسلامية – العمليات ، ادارة المخاطر والعلاقة مع المصارف التقليدية والمركزية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت .
15. سلام ،عماد صلاح (2004) *البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية* اتحاد المصارف الغربية، بيروت.

16. سمير الخطيب. *قياس وادارة المخاطربالبنك*. الاسكندرية : منشأة المعارف، 2005.
17. طارق عبد العال حمادة. *تقييم اداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطر* . الاسكندرية : الدار الجامعية، 2001.
18. عز العرب فؤاد (1986) *الربا بين الاقتصاد والدين*، دار الاقصى للكتاب، القاهرة.
19. عطية ،جمال الدين(1991) *البنوك الاسلامية بين الحرية والتنظيم والتقليد والاجتهاد النظرية والتطبيق*، الدوحة .
20. عوض ،محمد هاشم (1985) *دليل العمل في البنوك الإسلامية*، بنك التنمية التعاوني الاسلامي، الخرطوم
21. كراجة ،عبدالحكيم واخرون(2002). *الادارة والتحليل المالي ، اسس ، مفاهيم ، تطبيقات*، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن .
22. مبارك ،حسن و سمحان ،عمر(2009) *محاسبة المصارف الاسلامية – في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية* ، دار المسيرة، الاردن.
23. مطر ،محمد (1997) *التحليل المالي – الاساليب والادوات والاستخدامات العملية*، مؤسسة الاوراق للنشر والتوزيع، عمان .
24. هندي ،منير إبراهيم (2011) *إدارة المنشآت المالية واسواق المال*، مطبعة الدلتا، الاسكندرية .

الرسائل العلمية:

1. الزعابي ، تماني محمود محمد (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة .
2. بدران، ريما (2011) أثر الحوكمة في تقييم في تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMELS. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق .
3. جعدي ،شريف (2014) قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية " دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر، خلال الفترة 2006-2012 ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، شعبة علوم مالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة مرباح قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
4. طارق، احمد عواد (2005) تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية " قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزه.
5. عبد الله، خالد أمين(2002) قياس المخاطرة الائتمانية ، أطروحة دكتوراه. دور التكنولوجيا و الاتمتة في تحسين جودة محافظ الائتمان "دراسة الواقع الأردني "الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان .

❖ **الدوريات والبحوث:**

1. إبراهيم ،سحر طلال (2013)" تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون.
2. الطوخي ،عبد النبي إسماعيل (2008) التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر.
3. الكرا سنة، إبراهيم (2006) اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي .
4. شاهين، علي عبد الله (2005) أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسة على بنك فلسطين المحدود) مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الأول.
5. عبد الستار، رجاء رشيد، " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون ، 2012م.
6. علي، عبد الرضا حمودي (2009)" مؤشرات الحيطة الكلية، وإمكانية التنبؤ بالأزمات " (دراسة تطبيقية حالة بنك العراق) بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والبحوث، البنك المركزي العراقي.

7. عمر شابرا، محمد والله خان، طارق (2000) الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية – ورقة عمل، البنك الإسلامي للتنمية –المملكة العربية السعودية، جدة.
8. عمر، محمد عبد الحليم (2004) " الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم " عبارة عن بحث، البنك الإسلامي للتنمية جدة.
9. مالك ،الرشيد احمد (2005)" مقارنة بين معيار CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية " مجلة المصرفي – العدد 35.

❖ **التقارير:**

1. التقرير السنوي لبنك التضامن الإسلامي الدولي 2012 – 2016.
2. التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، قطاع الرقابة على البنوك 2012 -2015م

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Altamimi ,Khalid Abdulla, Obeidat, Samir Fakri (2013) Determinant of capital adequacy in commercial banks of Jordan an empirical study, International Journal of Academic research in Economics and management sciences, vole 2, N **04**.
2. Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett (2018) - Financial Institutions Management, a Risk Management Approach, Sixth Edition - McGraw-Hill/Irwin.
3. Dennis Hyemura (1997) EVA : A top down Approache to risk management The journal of Lending and credit risk management , Feb: P (40-47) ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلة 6 العدد4 الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -* الأردن -1998
4. Patrick Y. Trautmann (2006) Camels Rating – United States Agency. International Development (USAID).
5. Sonia b. Saltzman, Darcy Salinger (1998) the ACCION camel technical note- ACCION international – September.